دفاتر التخطيط

العدد 32 • نونبر– دجنبر 2010

المندوبية السامية للتخطيط
HAUT-COMMISSARIAT AU PLAN

إيلو 31-3، سكتور 16، حي الرياض
الهاتف : 04 69 57 37 05
الفاكس : 02 69 57 37 05
ص.ب. 178 الحي الإداري الرباط، المغرب

الرئيس
أحمد الحليمي علمي
المندوب السامي للتخطيط

تأسيس ورئاسة التحرير
أحمد الكوهن المغيلي

اللجنة العلمية
مصطفى أفقير
عبد الحق علالات
جمال بورشاشن
محمد ادويدش
علي العقاوي
مراد گرواني
عبد الرحمان حواش
أحمد ابراهيمي
عبد اللطيف الفراخ
عبد العزيز معلمي
محمد تعموتي

الناشر
المركز الوطني للتوثيق
الهاتف : 32 10 77 37 05
84 09 77 37 05
08 30 77 37 05
الفاكس : 34 31 77 37 05
أكدال، الرباط

الإيداع القانوني
2004/139

منشورات
المندوبية السامية للتخطيط
البريد الإلكتروني :
cahiersduplan@hcp.ma
الموقع الإلكتروني :
www.hcp.ma

إنجاز
بابل كوم
الهاتف : 74 92 77 37 05
الفاكس : 31 03 77 37 05
أكدال، الرباط

المطبعة
المعارف الجديدة
الهاتف : 08/09 47 79 37 05

محتويات العدد

■ **نحو أسر مغربية أكثر نووية : المميزات والتنوع المجالي حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2004**
عبد المجيد العنزول وسفيان ابن حود

■ **الحكامة، النمو الاقتصادي ومحاربة الفقر : العلاقات وعناصر للسياسات**
عبد السلام الناده

■ **النظام المالي المغربي : التطور والأداء**
جمال بختي

■ **المساهمات الاقتصادية للهجرة الدولية**
محمد نظيف

دفاتر التخطيط تنشر المقالات حسب اللغة التي كتبت بها.
الكتاب مسؤولون على محتوى مقالاتهم.

ملخص حول موضوع :

الحكامة، النمو الاقتصادي ومحاربة الفقر

العلاقات وعناصر للسياسات

بقلم عبد السلام الناده، م.س.ت.

على الرغم من أهمية وتنوع السياسات والإصلاحات التي اعتمدتها منذ بداية الثمانينيات على الأقل، فإن البلدان النامية ما زالت تعاني من انتشار الفقر والتأخر الكبير في النمو الاقتصادي مقارنة بالدول المتقدمة. وقد خلصت بعض الدراسات إلى أن الحكامة تعد إحدى الأسباب الرئيسية التي تقف وراء هذا التفاوت في وتيرة النمو الاقتصادي وإحدى العوامل الحاسمة في الحد من الفقر. ذلك أنها، أي الحكامة، تلعب دورا مهما في تعزيز النمو الاقتصادي، الشرط الضروري للحد من الفقر، وفي تحسين فعالية السياسات المعتمدة لمحاربة هذه الآفة. لذا، ما فتئ صناع القرار السياسي والفاعلون في مجال التنمية والمنظمات الدولية يوصون بضرورة وضع مسألة الحكامة الجيدة في صميم كل استراتيجية لمحاربة الفقر.

على ضوء هذا الطرح، تهدف هذه الدراسة إلى أمرين اثنين : أولا، دراسة مدى قوة العلاقة الموجودة بين الحكامة والفقر باستعمال نموذج اقتصادي قياسي وثانيا، تحديد القنوات التي تؤثر من خلالها الحكامة الجيدة في مستوى الفقر من أجل تقديم بعض الاقتراحات لتحسين جودة الحكامة وبالتالي للرفع من فعالية استراتيجية محاربة الفقر في بلدنا.

ويتضح من هذه خلال هذه الدراسة، أن الحكامة الجيدة تعد بالفعل أمرا حيويا لأية استراتيجية لمحاربة الفقر. إن هذه الخلاصة تؤكدها تجارب ميدانية في جميع أنحاء العالم بما في ذلك، بطبيعة الحال، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بالنسبة للمغرب. وتؤثر الحكامة الجيدة على الفقر عبر قناتين رئيسيتين: أولا، من خلال تسريع وتيرة النمو الاقتصادي الذي هو مصدر دخل الأسرة وإيرادات الحكومة ، وثانيا، من خلال تعزيز القدرات البشرية للسكان الفقراء، مما يساهم في تيسير عملية إدماجهم في مسلسل إنتاج الثروة وتوزيعها.

ولهذا، فإن المغرب الذي جعل من القضاء على ظاهرة الفقر إحدى أولوياته، شأنه في ذلك شأن البلدان النامية، يتوفر على فرص كبيرة لرفع هذا التحدي وذلك عبر المراهنة على الحكامة الجيدة. وفي هذا الصدد، فإن أبعاد الحكامة التي تستدعي معالجة فورية وبحزم هي تلك المرتبطة بخلق مناخ ملائم للاستثمار من أجل تسريع وتيرة النمو الاقتصادي وبوضع إطار قانوني ومؤسساتي من شأنه الرفع من أداء السياسات التنموية وخاصة تلك التي تهدف إلى تعزيز قدرات الشرائح الفقيرة من الساكنة. ■

ملخص حول موضوع :

النظام المالي المغربي

التطور والأداء

بقلم جمال بختي، م.س.ت.

يعتبر تطور النظام المالي ونجاعته أحد العوامل الأساسية في تطوير الاقتصاديات الصاعدة، حيث إن تطور الأسواق المالية وكذا الوسطاء الماليين يحسّن من تسيير نظام الأداءات ويسهل تعبئة الموارد المالية وتوجيه الادخار نحو الاستثمار.

وفي هذا الإطار، عرف القطاع المالي المغربي تحولات عميقة نتيجة الإصلاحات والتدابير التي شملت مجمل الاقتصاد المغربي، إذ مكنت هذه الإصلاحات من إزالة بعض القيود التي كانت تعيق تطور النظام المالي مما أدى إلى تحسين فعاليته ومردوديته.

وهكذا، لعب النظام المالي المغربي دورا مهما ومتزايدا في تنمية الاقتصاد. ويعد هذا النظام المالي الذي مرت على إحداثه حوالي خمسين سنة حديث العهد مقارنة مع أنظمة مالية لدول أخرى خاصة المتقدمة، لكن التطور الذي يعرفه النظام المالي المغربي قد مكنه من تمويل الاقتصاد وتبوء مكانة مهمة من بين الأنظمة المالية المتطورة التي تعرفها المنطقة.

وقد أدت الإصلاحات والتدابير المتخذة إلى نتائج إيجابية عامة، لكن بالرغم من هذه الإيجابيات، لازال يعرف كل من السوق النقدي وسوق رأس المال بعض الإكراهات التي تعرقل السير الجيد للنظام المالي.

فمن أجل الحد من أثر هذه الإكراهات ووضع المستلزمات الضرورية لنظام مالي عصري ومنفتح، يجب مواصلة مسلسل الإصلاحات والقيام بالتصحيحات اللازمة. ■